انعكاس مؤشرات مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

The reflection of investment climate indicators on foreign direct investment in Algeria

مليكة زغيب [1]	نعيمة غلاب [2] *
جامعة قسنطينة 2 -عبد الحميد مهري، مخبر المغرب الكبير– الاقتصاد والمجتمع، الجزائر	جامعة قسنطينة 2 -عبد الحميد مهري، مخبر المغرب الكبير– الاقتصاد والمجتمع، الجزائر
malika.zeghib@univ-constantine2.dz	naima.ghallab@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/18	تاريخ القبول: 2024/05/20	تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص: هدفت الدراسة إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تحليل مؤشراته وانعكاسه على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، استنادا إلى التقارير والإحصائيات الصادرة عن الهيئات العالمية في هذا المجال. أظهرت النتائج تدني موقع الجزائر في الترتيب العالمي ضمن هذه المؤشرات، حيث أن درجة الحرية الاقتصادية في البلاد أقل من المعدلات العالمية والإقليمية، لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري مقموعا. ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومؤشر التنافسية العالمية بسبب طول الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها. كما بين تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن هناك تذبذبا في التدفقات الداخلة نتيجة تخوف المستثمرين الأجانب من العراقيل التي تواجههم، وأنه لا يوجد انعكاس مباشر لمؤشرات مناخ الاستثمار على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كلمات مفتاحية: استثمار أجنبي مباشر؛ مؤشر التنافسية العالمية؛ مؤشر الحرية الاقتصادية؛ مؤشر سهولة أداء الأعمال؛ مناخ الاستثمار.

Abstract

The study aimed at assessing the investment climate in Algeria by analysing the investment climate indicators and its reflection on the flow of foreign direct investment by relying on the descriptive and analytical method, based on reports and statistics issued by international bodies in this field. The results showed Algeria's low position in the global ranking of these indicators, as the degree of economic freedom in the country is lower than global and regional averages, so the Algerian economy is considered repressed. The same is the case for the Ease of Doing Business Index and the Global Competitiveness Index due to the length, complexity and high cost of administrative procedures. The analysis of the evolution of FDI flows showed that there is a fluctuation in inflows as a result of foreign investors' fear of the obstacles they face, and that there is no direct reflection of investment climate indicators on FDI flows.

Keywords: Foreign Direct Investment; Global Competitiveness Index; Economic Freedom Index; Ease of Doing Business Index; Investment Climate.

JEL Classification: C22, F21

* المؤلف المرسل.

1 Malika ZEGHIB, Constantine 2 –Abdelhamid MEHRI University, GMES, Algeria.

2 Naima GHALLAB, Constantine 2 –Abdelhamid MEHRI University, GMES, Algeria.

مقدمة

يلعب المناخ الاستثماري دورا محددا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن مقومات هذا المناخ يمكن أن تشكل بيئة جاذبة أو طاردة لهذه الاستثمارات، الأمر الذي يستدعي توفير مجموعة من الشروط الكفيلة بإصلاح مختلف عناصر المناخ الاستثماري الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية وغيرها.

وعلى غرار الكثير من الدول تسعى الجزائر إلى توفير مناخ استثماري ملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التنويع الاقتصادي والبحث عن مصادر أخرى للعملة الصعبة من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية بغية تحسين موقعها ضمن أهم مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري المعتمدة دوليا، خاصة وأن العديد من الدراسات أظهرت أن هناك علاقة قوية بين ترتيب الدول في هذه المؤشرات وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها.

وقع اختيارنا على مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر التنافسية العالمية بالإضافة إلى مؤشر سهولة أداء الأعمال على اعتبار أنها الأقوى تأثيرا في التقارير الاقتصادية لبيئة الأعمال الدولية.

بناء على ما سبق تدور إشكالية بحثنا حول التساؤل التالي:

ما مدى انعكاس مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية للبيئة الاستثمارية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

بناءً على السؤال السابق يمكننا طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو انعكاس ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟
- ما هو انعكاس ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟
- ما هو انعكاس ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الاعمال على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟

أهمية البحث

تكتسي الدراسة الحالية أهمية كبيرة نظرا لدور مناخ الاستثمار الملائم في الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كنقل التكنولوجيا وإنشاء أسواق جديدة وخلق فرص للعمل مما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسرع من عملية الاندماج في الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز دور مؤشرات المناخ الاستثماري في تقييم البيئة الاستثمارية من خلال استعراض موقعها ضمن هذه المؤشرات ومدى انعكاس ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر.

المنهج المستخدم

للإجابة على السؤال المطروح تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية وصف مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري وتحليلها ثم تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تلك المؤشرات استنادا إلى التقارير والإحصائيات الصادرة عن الهيئات العالمية في هذا المجال.

الدراسات السابقة

تظهر الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث أن هناك عوامل مشتركة ومتنوعة تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فنجد أن دراسة (دغموم، 2020) قيمت مكونات مناخ الأعمال في الجزائر وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب، وقد استخدمت مجموعة من المؤشرات الدولية لقياس تطور وملاءمة مناخ الأعمال في البلاد وأظهرت النتائج أن مناخ الأعمال في الجزائر لا يزال غير مؤهل بشكل كافٍ نظرا لمعاناته من البيروقراطية وضعف الحرية الاقتصادية وانتشار الفساد معتبرا أن هذا التحليل مفيدًا لفهم التحديات التي تواجه الاستثمار في الجزائر وضرورة اتخاذ إجراءات لتحسين المناخ الاستثماري.

فيما تناولت دراسة (جدو، 2022) تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2011-2019 وتقييم تطور ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات دولية وإقليمية. كشفت

الدراسة عن حصة متواضعة للجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف مناخ الاستثمار في البلاد، مما يجعلها غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. يساهم هذا التحليل في توجيه الجهود نحو تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما بالنسبة لدراسة (قلوح و بن ابراهيم، 2021) فقد اهتمت بمناخ الاستثمار في الجزائر من خلال التركيز على الجهود المبذولة لتحقيق مناخ استثماري جاذب. وحللت الأداء العملي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما كشفت عن وجود محددات إيجابية وسلبية تؤثر على مناخ الاستثمار، مثل عدم استقرار القوانين والتشريعات والبيروقراطية الإدارية والسياسة الاقتصادية والأزمات الدولية. من أجل الوصول إلى جوانب القصور التي يجب على الجهات المختصة العمل على تحسينها لتدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية بغية تعزيز التنمية الاقتصادية.

في حين تناولت دراسات أخرى دور سهولة ممارسة الأعمال الاقتصادية في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستكشف دراسة (Njuguna & Nnadozie, 2022) العلاقة بين سهولة ممارسة الأعمال كأحد مؤشرات مناخ الاستثمار، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وتوصلت إلى أن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك العديد من المتغيرات مثل توفر الموارد الطبيعية، وحجم السوق، وعدد السكان، والانفتاح التجاري. كما أثبتت النتائج أن كلا من سهولة ممارسة الأعمال والناتج المحلي الإجمالي متغيران داخليان ولهما علاقات متزامنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تدعم النتائج التجريبية سعي البلدان الإفريقية لتحسين بيئة أعمالها لأن سهولة ممارسة الأعمال تعود إلى كفاءة وجودة القوانين التي تبسط الإجراءات وتقلل وقت وتكلفة الامتثال لها، مع ضرورة إنشاء نظام معلومات رقمي فعال وآمن ومتكامل مما سيعزز كفاءة وجودة الخدمة. وأخيرا، ينبغي بذل الجهود لجعل الهياكل الأساسية للخدمات الحكومية أكثر موثوقية. كما أظهرت الدراسة أن تعزيز سهولة ممارسة الأعمال -بالنسبة للبلدان الإفريقية الصغيرة غير الغنية بالموارد-قد يتيح فرصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات، مثل الصناعة التحويلية، والأعمال المصرفية والمالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات. أما بالنسبة للبلدان الإفريقية الغنية بالموارد، فإن تحسين مناخ الاستثمار قد يتيح فرصة لتنويع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى من الاقتصاد للحد من الاعتماد على صادرات النفط والمعادن، التي

كثيرا ما تتعرض للصدمات. كما أكدت الدراسة على أن البلدان التي تتمتع بترتيب أفضل في سهولة ممارسة الأعمال تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وفي نفس السياق حللت دراسة (Meraimi, Cherfaoui, & Bekkouche, 2020) مناخ الأعمال في الجزائر استنادا إلى البيانات التي نشرتها تقارير ممارسة أنشطة الأعمال للبلدان الثلاثة الجزائر والمغرب وتونس لتقييم مدى جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المغاربية. توصلت الدراسة إلى أن مناخ الأعمال في الجزائر أقل جاذبية مقارنة بالبلدين المغرب وتونس، ويوضح ترتيب الجزائر الثغرات الكبيرة التي يجب سدها فالوضع الحالي يحرم الاقتصاد الجزائري من عدة فرص للازدهار والنمو إلى اقتصاد قوي ومنفتح مبني على أسس متينة. غير أن هذا الأمر لا يمكن إصلاحه إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المقترنة بدعم وتعاون المجتمع الجزائري الذي يجب أن يكون مستعدا لتغيير الأمور والمضي قدما.

أما دراسة (Malek, Bouzida, & Dahlab , 2018) فقد ركزت على تحليل مناخ الأعمال في الجزائر من خلال مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال سنتي 2016 و2017، وتوصلت إلى أن الجزائر تقدمت سبع مراتب في تصنيف عام 2017، بل وتصدرت قائمة البلدان المغاربية بعد الإصلاحات التي أجرتها عام 2016، كما أن تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017 أشار إلى أن الجزائر قد ارتقت إلى المرتبة 156 برصيد 47.76 نقطة من أصل 100 نقطة، بعد أن كانت تحتل المرتبة 163 في طبعة 2016 من هذا التصنيف الذي يقيم مناخ الأعمال من خلال الإطار التنظيمي المطبق عليه.

بشكل عام، توضح الدراسات السابقة أن هناك عوامل مشتركة تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الحرية الاقتصادية وسهولة ممارسة الأعمال والتنافسية العالمية. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن تأثير هذه العوامل يختلف بشكل كبير بين الدول والمناطق، مما يعكس تنوع الظروف الاقتصادية والسياسية في كل منها.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو أنها قيمت المناخ الاستثماري في الجزائر بالاعتماد على تحليل تطور أهم مؤشرات البيئة الاستثمارية وانعكاسها على تدفق الاستثمار الأجنبي

المباشر حسب التقارير الدولية والأبحاث والدراسات العلمية والبيانات والتصريحات الرسمية لمتخذي القرار.

1. مناخ الاستثمار بين المفهوم والمقومات

هناك تعاريف عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان مصدرها الهيئات المحلية والإقليمية والدولية، أو الخبراء والباحثين، فمنظمة التجارة العالمية تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النشاط الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصول أو موجودات في بلد آخر (البلد المضيف) مع وجود النية في إدارة أو امتلاك تلك الأصول أو الموجودات. (المعموري، 2015، صفحة 31)

ورغم تعدد التعاريف المرتبطة بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنها تتفق جميعاً على اعتباره حركة رؤوس الأموال في الخارج التي تتضمن إنشاء مشروع جديد أو تطوير أو تملّك ما لا يقل عن 10% من أصول مشروع قائم بهدف الإدارة أو التأثير في عمليات الإدارة على المدى البعيد. (سلامة، 2017، صفحة 76)

مما سبق نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن نوع من أنواع الاستثمار الدولي، يقيمه ويديره مستثمر أجنبي داخل بلد غير بلده الأصلي، قد يكون عن طريق التملك الكلي أو الجزئي للمشروع الاستثماري من طرف الشركة الأجنبية مع ما يترتب عنه من إدارة واتخاذ القرار.

من جهة أخرى، يقصد بمناخ الاستثمار، حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر في قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين. ويؤثر الإطار القانوني تأثيرا كبيرا في اتخاذ قرار الاستثمار بالنسبة للشركات الأجنبية، حيث يتراجع المستثمر عن الاستثمار إذا رأى أن القانون الداخلي لا يوفر له ضمانات كافية. كما أن للحوافز تأثير كبير على جذب المستثمرين الأجانب. (الاستثمار، 2002، الصفحات 2-3). كما يعتبر مناخ الاستثمار مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية والجغرافية

والاجتماعية والثقافية التي تضمن وتؤثر مجتمعة على النشاط الاستثماري للمستثمرين المحليين والأجانب في دولة معينة. (Irtyshcheva, 2020, p. 774).

ويعتمد نجاح أي دولة في جذب الاستثمار الأجنبي على عدة عوامل، بعضها ملموس كالبنية التحتية من مطارات وموانئ وطرق ومصادر طاقة ومياه ووسائل اتصال، والبعض الآخر غير ملموس كالنظم والسياسات والتشريعات والموارد البشرية المؤهلة، فضلا عن سعة السوق الداخلية المرتبطة بالقدرة الشرائية للمواطن. ويكون بذلك نتاج تفاعل العوامل السابقة التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون أخرى فينتج عن ذلك إمَا بيئة مواتية ومشجعة على الاستثمار وإمَا بيئة طاردة للاستثمار.

2. ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات البيئة الاستثمارية

تلعب مؤشرات البيئة الاستثمارية دورا حيوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادتها، وتحسين أوضاع المؤسسات والأفراد. إذ أنها تساهم في تقديم نظرة شاملة عن مناخ الاستثمار في البلد ومقوماته المختلفة، مما يؤثر بشكل كبير في اختيار الشركات الأجنبية لدول معينة للاستثمار فيها دون غيرها.

كما تشير المراتب المتقدمة للدول في تصنيفات المؤشرات الدولية إلى وجود بيئة أعمال مشجعة، وسياسات داعمة للنمو الاقتصادي، ونظام قانوني فعال، وهذا ما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب في القدرة على تحقيق عوائد مناسبة في تلك الدول.

وفي إطار تقييم مناخ الاستثمار تظهر أبرز المؤشرات والتقارير الدولية من حيث مدى الاعتماد على بياناتها في التصريحات الرسمية والبيانات الصحفية للنخب ومتخذي القرار، فضلاً عن الأبحاث والدراسات العلمية ومواقع التواصل الاجتماعي وشبكة المعلومات الدولية، تصدر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في هذا الشأن بنسبة 65.2%، يليه تقرير التنافسية العالمية بنسبة 16.4%، ثم تقرير الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة "هرتاج" بنسبة 8%. فهي تشكل من حيث الأهمية والانتشار والتأثير نحو 90% من التقارير الاقتصادية في بيئة الأعمال الدولية حالياً. (فوزي، 2021) وعليه، سوف نعتمد في دراستنا على هذه المؤشرات.

1.2 مؤشر الحرية الاقتصادية

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية أداة مهمة لصانعي السياسات الاقتصادية ورجال الأعمال، فهو يسلط الضوء على العلاقة الإيجابية بين الحرية الاقتصادية ومجموعة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية، بحيث ترتبط المثل العليا للحرية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالمجتمعات المزدهرة والبيئات النظيفة وزيادة نصيب الفرد من الثروة والتنمية البشرية والديموقراطية والقضاء على الفقر. (index of economic freedom, 2023). تم إصداره بداية من سنة 1995 من قبل معهد "هرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت". يقيس هذا المؤشر درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويعتمد على اختبار العديد من المتغيرات الكمية والنوعية مجمعة في أربع فئات كبيرة هي سيادة القانون، حجم الحكومة، فعالية التنظيم وفتح الأسواق تضم 12 مؤشرا فرعيا أهمها: حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، العبء الضريبي، الانفاق الحكومي، حرية حماية الأعمال، حرية التجارة والاستثمار. (Sooreea-Bheemul, Rasool, & and Sooreea, 2020, pp. 196-197)

تصنف كل المؤشرات السابقة على مقياس يتراوح من صفر إلى مئة وتحسب الدرجة الكلية للمؤشر بأخذ المتوسط الحسابي لتلك المؤشرات الفرعية وإعطاء وزن متساوي لكل منها، وتقيم درجة الحرية الاقتصادية في أي بلد وفق السلم الخماسي كما هو موضح في الجدول الآتي.

الجدول 1: درجات مؤشر الحرية الاقتصادية.

الدرجة	100-80	79.9-70	69.9-60	59.9-50	49.9-0
التوصيف	حرية اقتصادية كاملة	حرية اقتصادية شبه كاملة	حرية اقتصادية معتدلة	حرية اقتصادية ضعيفة	حرية اقتصادية منعدمة (مقموعة)

المصدر: (www.heritage.org, 2023)

حلت الجزائر ضمن الدول الأقل تصنيفا في العالم من حيث الحرية الاقتصادية حسب آخر تقرير للمعهد الكندي فريزر "Fraser Institute" وتتمثل هذه الدول العشرة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجزائر، جمهورية الكونغو، إيران، ليبيا، الأرجنتين، سوريا، زيمبابوي، السودان، وفنزويلا. كما احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة حسب تصنيف الدول العربية لعام 2022

بـ 45.8 نقطة، وبذلك أدرجت ضمن الدول المقموعة، في حين تتصدر الإمارات وقطر القائمة بـ 70.2 و67.7 نقطة على التوالي.

وفيما يلي استعراض لترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية:

الجدول 2: ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية (2005-2024).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب	118	102	102	102	107	105	172	140	145	146
درجة الحرية	53.2	55.7	55.4	57.5	56.6	59.9	52.9	51.0	49.6	50.8
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الترتيب	157	153	172	172	171	169	162	167	168	164
درجة الحرية	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9	49.7	45.8	43.2	43.9

المصدر: (heritage.org، 2024)

بالنظر إلى نتائج الجدول رقم (02)، نلاحظ أن الجزائر تتصف بحرية اقتصادية ضعيفة إلى منعدمة خلال جميع سنوات الدراسة، فلم تتخط قيمتها 59.9 في أحسن الأحوال الشيء الذي جعلها تتذيل الترتيب العالمي ضمن هذا المؤشر خاصة سنوات 2017، 2018 و2019، رغم التحسن الطفيف خلال السنوات الأخيرة.

يحظى مؤشر الحرية الاقتصادية بأهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير بنية الاقتصاد. إذ ترتبط هذه الحرية بشكل وثيق بحرية التجارة وحرية إنشاء المشاريع وإبرام العقود، مما يؤدي إلى زيادة الدخل وتوفير فرص عمل إضافية وتقليل معدلات البطالة. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن هناك فروقاً جوهرية في مستويات الدخل والفقر بين الدول التي تتمتع بدرجات عالية من الحرية الاقتصادية وتلك التي تعاني من ضعفها أو انعدامها.

تجدر الإشارة إلى أن تصنيف لمؤسسة "هرتاج" الأميركية للدراسات يشير إلى بلوغ الجزائر درجة 43.2 مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة 168 لسنة 2023 بتراجع قدره 2.6 نقطة مقارنة بالعام الماضي وصنفت بذلك الجزائر ضمن الدول ذات الاقتصاد المقيد، وبهذا احتلت المرتبة 15 من بين 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا تزال درجتها الإجمالية أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية.

وحسب نفس المؤسسة، فقد ارتفع تصنيف الجزائر بمقدار 0.7 نقطة في 2024 مقارنة بالعام الماضي، ومع ذلك فهي تحتل المرتبة 13 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لذلك تبقى درجة الحرية الاقتصادية في البلاد أقل من المعدلات العالمية 58.6 والإقليمية 57.4. ويبقى الاقتصاد الجزائري "مقموعا" وفق آخر تقرير لمؤسسة "هرتاج"، نظرا لضعف القضاء والفساد والتدابير الحمائية لتشجيع الإنتاج المحلي، لذلك لا تزال الحكومة بحاجة إلى تحسين الحوكمة المالية.

إن سيادة القانون ضعيفة بشكل عام في الجزائر. فدرجة حقوق الملكية في البلاد، ودرجة فعالية القضاء، ودرجة نزاهة الحكومة كلها أقل من المتوسط العالمي، حيث بلغ أعلى معدل للضريبة على الدخل الفردي 35%، وأعلى معدل للضريبة على الشركات 26%. ويعادل العبء الضريبي 12.5 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغ متوسط الإنفاق الحكومي ورصيد الميزانية لثلاث سنوات على التوالي 38.9 % و -7.3 % من الناتج المحلي الإجمالي والدين العام 55.6 %من الناتج المحلي الإجمالي.(ECONOMIC FREEDOM COUNTRY PROFILE, 2024)

وتتسم البيئة التنظيمية وفتح الأسواق بمؤشراتها الفرعية أيضا بدرجة حرية أقل بكثير من المتوسط العالمي، حيث لا تزال هناك الكثير من الحواجز غير الجمركية والقيود على الملكية الأجنبية وهيمنة البنوك العمومية على القطاع المالي.

إن المراتب السابقة ما هي إلا انعكاس لتدهور المؤشرات الفرعية خاصة ضعف القطاع المالي وانتشار الفساد وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي مما ينعكس سلبا على النظام القضائي ويحد من حرية التجارة والاستثمار، وبالتالي يكرس التبعية الريعية ويقوَض التنمية الاقتصادية المستدامة بالرغم من محاولات تنويع الاقتصاد الوطني.

2.2 مؤشر سهولة أداء الأعمال

يعتبر تقرير ممارسة الأعمال وسيلة استراتيجية لتقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات على الأوضاع الاقتصادية في دول العالم، ويصدر هذا المؤشر سنويا من طرف البنك الدولي منذ سنة 2003، حيث شملت تغطيته 190 اقتصاد بالإضافة إلى مدن مختارة داخل الاقتصادات من خلال متوسط عشرة مؤشرات فرعية تتمثل في الآتي: انطلاق المشروع، التراخيص، الحصول

على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وتسوية حالات الإعسار.

يعتمد مؤشر سهولة أداء الأعمال على مقياس يتراوح بين 0 و100، حيث كلما انخفضت قيمته، كلما دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في البلد، كما يتم ترتيب الدول ضمن هذا المؤشر من 1 والذي يعني أفضل أداء إلى 190 والذي يعني أسوء أداء. وتجدر الإشارة إلى أن جهاز إدارة البنك الدولي أوقف بشكل مؤقت إصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ جوان 2021 لتحسين المؤشر أخذا بعين الاعتبار الاختلاف في لوائح الأعمال المحلية. (bank, 2022)

ويعتبر مؤشر سهولة أداء الأعمال عاملاً حاسماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذا أهمية قصوى للشركات العالمية عند اتخاذ قرارات الاستثمار في دول أخرى من خلال قياس مدى سهولة وفعالية إجراءات إنشاء الأعمال التجارية كتأسيس الشركات، والحصول على التراخيص، وتسجيل الممتلكات، وحل النزاعات وغيرها، حيث تظهر الكثير من الدراسات أن الدول التي تتمتع بمراتب متقدمة في هذا التصنيف عادة ما تكون مستقطبة للاستثمار الأجنبي.

وفيما يلي ترتيب الجزائر حسب مؤشر سهولة الأعمال:

الجدول 3: ترتيب الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال (2005-2020).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب	128	123	116	113	132	136	136	148
مجموع النقاط	/	/	/	/	/	/	/	/
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	152	153	154	163	156	166	157	157
مجموع النقاط	/	/	50.69	45.72	47.76	46.71	48.5	48.6

المصدر: (doingbusinessreports، 2024).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر احتلت مراتب متدنية خلال الفترة المدروسة باستثناء بعض التحسينات الطفيفة، وهذا راجع إلى طول وكثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها خاصة فيما يتعلق بتسجيل الملكية، حماية المستثمرين، الحصول على الائتمان والتجارة عبر الحدود ودفع الضرائب، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في

الجزائر. فعلى سبيل المثال احتلت الجزائر المرتبة 121 عالميا سنة 2020 في مجال استخراج التراخيص، حيث تتطلب العملية 19 إجراء بمعدل 131 يوم، والمرتبة 158 عالميا في مؤشر دفع الضريبة حيث تستغرق عملية استيفاء دفع الضريبة 265 ساعة، كما يبلغ عدد مرات دفع الضريبة 27 مرة.(حمدوني و صافر، 2022)

وعليه، لم تعرف بيئة أداء الأعمال تحسنا رغم مجموعة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها بحيث تبقى هذه البيئة غير جاذبة للاستثمار الأجنبي، الشيء الذي جعل البنك الدولي يصف الجزائر بالوجهة الصعبة للمستثمرين.

3.2 مؤشر التنافسية العالمية

يعتبر مؤشر التنافسية العالمية أداة فعالة في توجيه قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية، يصدر هذا المؤشر سنويا من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 1979، ويقيم قدرة الدول على توفير مستويات عالية من الرفاهية لمواطنيها، الأمر الذي يتوقف على كيفية تخصيص الدولة للموارد المتاحة وعلى استدامة تحسن الإنتاجية التي تشكل أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل. يتكون المؤشر من 12 محورا أساسيا يتمثل في استقرار الاقتصاد الكلي، تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سوق المنتج، البنية التحتية، المؤسسات، حجم السوق، النظام المالي، ديناميكية العمل، القدرة الابتكارية، سوق العمل، التعليم والمهارات والصحة. وقد استبدل بتقرير التنافسية العالمية 4.0 سنة 2018 بحيث يركز على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول ويغطي 141 دولة. (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، 2023). كما أصبحت درجاته تتراوح بين 0 و100 بدلا من 1 و7، حيث أنه كلما كبرت قيمة المؤشر كلما كانت الدولة في وضع تنافسي أفضل والعكس صحيح.

يلعب مؤشر التنافسية العالمية بدوره دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي ويؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب من خلال تزويدهم بصورة واضحة عن الأداء الاقتصادي لبلد ما بما في ذلك البنية التحتية، وجودة المؤسسات، واستقرار الاقتصاد الكلي، الشيء الذي يؤدي إلى تقييم

المخاطر والفرص في السوق المحلية، خاصة وأن البلدان التي تحقق مراتب عالية في مؤشر التنافسية غالباً ما تكون بيئات أعمال أكثر استقرارا وجاذبية للاستثمار.

أوقف المنتدى الاقتصادي العالمي مؤقتا ترتيب الدول في الإصدار الخاص لعام 2020 وما بعده من تقرير التنافسية العالمية، نظرا لعدم قيام المنظمات الدولية والمستقلة بتحديث بياناتها في ضوء جائحة كوفيد 19، وعليه اقتصرت الإصدارات بعد عام 2019 على تحليل مدى استجابة 37 دولة أمكن توفير بيانات كافية حولها. وفيما يلي توضيح لمراتب الجزائر ضمن هذا المؤشر.

الجدول 4: رتبة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية (2005-2019).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدرجة	7/3.9	7/3.9	7/3.98	7/3.71	7/3.95	7/3.96	7/3.96	7/4.0
الترتيب	117/82	125/76	131/76	135/99	133/83	139/86	142/87	142/87
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الدرجة	7/3.7	7/3.79	7/4.1	7/3.98	7/4.1	100/54	100/56.3	
الترتيب	144/110	148/100	144/79	144/87	138/87	140/92	141/89	

المصدر: (www.weforum.org, 2023).

يوضح الجدول أعلاه ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية، حيث نلاحظ أن الجزائر تميزت بقدرة تنافسية ضعيفة جدا بالرغم من التحسن الطفيف بين سنوات 2005 و2007، بعدها كان هناك تذبذبا في المراتب ما بين سنوات 2007 و2012 تتحسن تارة وتسوء تارة أخرى، ثم احتلت الجزائر أسوء المراتب خلال سنتي 2013 و2014 حيث تراجعت من المرتبة 87 سنة 2012 إلى المرتبة 110 عالميا. والسبب في ذلك هو التراجع في مرتبة بعض المؤشرات الفرعية خاصة كفاءة أسواق السلع، عوامل الابتكار وكفاءة أسواق العمل. بعد ذلك حسنت الجزائر مرتبتها بشكل متوسط أو ضعيف وحققت أفضل ترتيب سنة 2015 حيث احتلت المرتبة 79 من بين 144 دولة بفضل تحسن بيئة الاقتصاد الكلي. بعدها شهد المؤشر تراجعا نتيجة انخفاض إيرادات الدولة بأكثر من 50% بسبب التراجع القياسي لأسعار البترول إلى ما دون 34 دولار للبرميل، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في قيمة الدينار الجزائري الذي فقد هو الآخر قرابة 50% من قيمته. (حجاج و رزوق، 2022، الصفحات 245-246).

وحسب تقرير منتدى الاقتصاد العالمي 2018/2017 فإن تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعود إلى البيروقراطية وعدم فعالية الحكومة بنسبة 18.9%، وإلى الفساد بنسبة 12.8%، وإلى صعوبة التمويل بنسبة 11.8%، ناهيك عن ارتفاع معدلات التضخم والضرائب. (Competitiveness, 2019)

وحسب نفس التقرير لعام 2019، فإنه من أهم أسباب عدم تنافسية الاقتصاد الجزائري ضعف كل من البنية التحتية وكفاءة أسواق العمل والنقد والمال وعوامل الابتكار والتطور التكنولوجي، بالإضافة إلى كثرة الفساد والبيروقراطية.

كما أوضحت تقارير التنافسية العالمية أن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر حجم السوق ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي خلال بعض السنوات، إلا أن ذلك لم يسمح لها بتحسين مرتبتها في المؤشر العام، وهذا بسبب وزن بعض المتغيرات الفرعية مقارنة بالأخرى وأهمها المؤشرات المرتبطة بالتطور التكنولوجي ومدى استيعاب التكنولوجيا الحديثة.

3. تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

قامت السلطات العمومية الجزائرية بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنظر إلى دورها الكبير في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة. ولإظهار مدى فعالية تلك الإصلاحات الرامية لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نستعرض تطورات هذا المتغير في الجدول (5) (محمد إسماعيل و قاسم، 2023)

الجدول 5: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2005-2021) الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التدفق	1145	1888	1743	2632	2754	2301	2580	1499	1697
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
التدفق	1507	585-	1546	1232	1475	1382	1143	870	

المصدر: (www.unctasdtat.cnuced, 2021).

من الجدول السابق نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت زيادة معتبرة بين سنتي 2005 و2006 مع انخفاض طفيف سنة 2007 إلى أن بلغت زيادة معتبرة سنة 2008 حيث قدرت بـ 2632 مليون دولار بأكثر من 66% مقارنة بالسنة السابقة لها، كما بلغت الذروة سنة 2009 بقيمة قدرها 2754 مليون دولار بفضل تحسن مناخ الاستثمار خاصة الجانب السياسي والأمني، مما ساهم في دخول استثمارات جديدة خاصة في قطاع المحروقات، بعد ذلك عرف الاستثمار الأجنبي تغيرات بالزيادة والنقصان كما تميز عموما بالارتفاع بعد صدور قانون المالية التكميلي الذي تضمن العديد من التسهيلات والضمانات التشريعية لفائدة المستثمر الأجنبي بعد الجدل الكبير الذي أثارته قاعدة 51/49.

وحسب التقرير السنوي لمناخ الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2014، فإن الجزائر احتلت المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية. (سي علي و آخرون، 2021، صفحة 204)

بعدها شهدت الاستثمارات الأجنبية تذبذبا في السنوات المتبقية كان أبرزها الانخفاض الكبير سنة 2015 مسجلة بذلك تدفقات سلبية قدرت بـ -585 مليون دولار أمريكي وهذا بسبب شراء الحكومة للحصة الأجنبية في شركة جازي للاتصالات، بالإضافة إلى تسجيل سحب الاستثمارات بعد صدمة النفط لسنة 2014، على اعتبار أن أغلب الاستثمارات الأجنبية تنشط في قطاع المحروقات، مما انعكس سلبا على جميع المؤشرات الاقتصادية وأعطى نظرة سلبية على مناخ الاستثمار في الجزائر. بعدها عرف مناخ الاستثمار تحسنا من حيث التشريعات لسنة 2016 والتي وفرت ضمانات وأعطت تحفيزات كثيرة للشريك الأجنبي مما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي بلغت 1546 مليون دولار أمريكي. كما أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره الأخير لعام 2021 عن الاستثمار في العالم، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر سجلت انخفاضًا بنسبة 19% في عام 2020، لتستقر عند 1143 مليون دولار مقابل 1382 مليون دولار في عام 2019. ثم تأرجح حجم هذه التدفقات بعد ذلك إلى أن بلغ قيمة 870 مليون دولار أمريكي سنة 2021.

ويرجع التذبذب في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب بعض المختصين إلى النظرة الظرفية للاستثمار الأجنبي المباشر كرافع للنمو الاقتصادي، حيث أن

الوعي في الجزائر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر في فترات الصدمات البترولية السلبية، التي تولد الحاجة إلى الموارد المالية الخارجية. في هذه الظروف تعمد الحكومة إلى إصلاح المناخ الاستثماري ومراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للاستثمار، لكن بمجرد التعافي وتوفر الفوائض المالية، يتم الاعتماد مجدداً على الموازنة العامة لتمويل الاستثمارات، وتصبح النظرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرة هامشية كان لها بالغ الأثر في حجم هذه التدفقات. (قدي، 2022)

كما أن فرض القاعدة الاستثمارية 49%_51% والتي اعتبرها الكثير من المحللين أنها جزء من المشاكل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كانت بمثابة الشجرة التي تغطي الغابة بالنظر لعدد العراقيل والصعوبات المسجلة موازاة مع هذه القاعدة، بمعنى بأن إلغاء هذه القاعدة هو فقط جزء من الحل، لأن الأمر يتطلب حصرا موضوعيا لكل المشاكل والصعوبات ومن ثم العمل على حلها. (سي علي و آخرون، 2021)

وحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فإنَ الجزائر تأتي في المرتبة الثامنة عربيا من حيث الدول المستقبلة للمشاريع الأجنبية بنسبة 1% فقط وفقا لعدد المشاريع، و0.9% وفقا لعدد الوظائف الجديدة من مجموع 17 دولة. كما احتلت المرتبة السابعة بنسبة 9.7% من الإجمالي الوارد للدول العربية. (مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2022، صفحة 62)

وبالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تزخر بها الجزائر، يبقى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف جدا إذا ما قورن بالاقتصادات العربية أو الأجنبية التي تتشابه في الخصائص العامة لاقتصادها. كما أن معظم هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في قطاع الطاقة ولا تساهم في التنويع الاقتصادي.

ويرجع الكثير من الباحثين ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى العديد من المعوقات التي يتسم بها مناخ الاستثمار كمشكلة الاقتصاد غير الرسمي، ضعف القطاع المالي، ومشاكل العقار الصناعي وعدم إمكانية تحويل الأرباح والفساد وكثرة الإجراءات الإدارية وغيرها،

إن المتتبع لتطور مؤشرات البيئة الاستثمارية متمثلة في مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشر التنافسية العالمية من جهة، وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من جهة لا يمكن أن يجد العلاقة الارتباطية القوية بينها والتي أثبتت في بيئات اقتصادية أخرى، حيث أن تصدر بعض الدول المراتب الأولى في التصنيفات العالمية جعلها تحتل المراتب الأولى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (سنغافورة عالميا والإمارات العربية المتحدة عربيا)، والدليل على ذلك أن الجزائر عرفت ارتفاعا في الاستثمارات الأجنبية الواردة سنوات 2005 و2006 و2008 و2016 وتزامن ذلك مع ترتيبات متدنية في مؤشر الحرية الاقتصادية. وفي الوقت الذي احتلت فيه أفضل ترتيب في مؤشر التنافسية العالمية سنة 2015 مثلا، شهدت هذه الاستثمارات تدفقا سلبيا.

خاتمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية، لذا سعت السلطات العمومية الجزائرية إلى القيام بإصلاحات عديدة من أجل تهيئة مناخ استثماري ملائم وعلى الرغم من ذلك لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة بالنظر إلى المقومات التي تزخر بها الجزائر.

نتائج الدراسة

يظهر تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية المتمثل في كل من مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر سهولة أداء الأعمال الذي قمنا به في هذه الدراسة أن الجزائر تحتل مراتب متدنية في الترتيب العالمي وهذا ما يرفع من مخاطر الاستثمار فيها ويؤدي إلى زيادة مخاوف المستثمر الأجنبي وهو ما يتوافق مع نتائج جل الدراسات السابقة، والتي توصلت إلى أن هناك الكثير من العراقيل السياسية والاقتصادية والتشريعية التي تشكل بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي.

- أظهرت نتائج ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية تذيل الجزائر قائمة التصنيف، حيث تراوحت درجتها بين الحرية الاقتصادية الضعيفة والمعدومة ممَا جعل مناخ الأعمال غير مناسب للمستثمرين الأجانب، بسبب ضعف سيادة القانون خاصة من حيث حقوق الملكية

والفعالية القضائية ونزاهة الحكومة نتيجة انتشار البيروقراطية والفساد بمختلف أنواعه وارتفاع الانفاق الحكومي وتقييد الحرية الاستثمارية وكذا ضعف القطاع المالي وسيطرة القطاع العمومي على الساحة المالية والمصرفية، وهي نتيجة تتفق مع ما جاءت به دراسة (دغموم، 2020) التي توصلت إلى أن مناخ الاعمال في الجزائر لا يزال غير مؤهل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لضعف الحرية الاقتصادية وانتشار الفساد.

- بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال، فقد احتلت الجزائر مراتب متدنية طول الفترة المدروسة باستثناء بعض السنوات التي شهدت تحسن ضعيف، وهذا راجع إلى كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها وطول فترة إتمامها، مما يزيد من تعقيد مناخ الاستثمار في الجزائر وكذا مخاوف المستثمر الأجنبي خاصة فيما يتعلق بتسجيل الملكية، حماية المستثمرين، الحصول على الائتمان والتجارة عبر الحدود ودفع الضرائب. وهي نفس النتيجة التي توصلت اليها دراسة (قلوح و بن ابراهيم، 2021) ودراسة (Meraimi, Cherfaoui, & Bekkouche, 2020) اللتان أوصتا بضرورة العمل على تحسين بيئة الأعمال لتعزيز التنمية من خلال تدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يظهر تصنيف الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية -حسب تقارير البنك الدولي- أن مناخ الأعمال في الجزائر وجهة صعبة للمستثمرين الأجانب، نتيجة كثرة الإجراءات وتعقيدها وتعددها مع بيروقراطية الإدارة. كما أوضحت تقارير التنافسية العالمية أن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر حجم السوق ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي خلال بعض السنوات، إلا أن ذلك لم يسمح لها بتحسين مرتبتها في المؤشر العام، وهذا بسبب المؤشرات المرتبطة خاصة بعوامل الابتكار والتطوير.
- أوضح تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة، أن هناك تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة أهمها تبعية الاقتصاد الجزائري لأسعار المحروقات بالإضافة إلى النظرة الظرفية للاستثمار الأجنبي المباشر كرافع للنمو الاقتصادي وهي نفس النتائج التي توصلت إليها دراسة (Njuguna و Nnadozie، 2022). كما أن مراجعة التشريعات القانونية المنظمة للاستثمار وتحسين مناخه بتوفير ضمانات وتحفيزات مختلفة للمستثمر الأجنبي ترتبط بالحاجة للموارد المالية وتنتفي بزيادة موارد الخزينة العمومية،

وعليه فإنه بالرغم من الجهود المبذولة لإصلاح مناخ الاستثمار، إلا أن حجم هذه التدفقات يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، وهي النتائج المشتركة مع الدراسات السابقة، مما يؤكد على أهمية هذه المؤشرات كجزء من المؤثرات على جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي ويعزز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسينها.

- إن تحليل انعكاس مؤشرات البيئة الاستثمارية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، تجعلنا نجزم أن هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في مناخ الأعمال في الجزائر بشكل أكبر من هذه المؤشرات التي درسناها. ومع ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال استبعاد علاقة الفعالية القضائية ونزاهة الحكومة مثلا بمشاكل الفساد الإداري والمالي، أو ضعف القطاع المالي وقلة منتجاته بصعوبات الحصول على الائتمان والذي يعد المحرك الرئيسي للاستثمار والإنتاج، ولا عدم استقرار القوانين وتعقيدها بزيادة مخاوف المستثمر الأجنبي، لكن مدى تأثيرها يتوقف أساسا على خصوصية الاقتصاد الجزائري مما يفتح آفاقا كثيرة لدراسة هذه العوامل من الناحية التحليلية أو القياسية مستقبلا.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة يمكننا التوصية بالعمل على تحسين مناخ الأعمال من مختلف جوانبه من خلال ما يلي:

- الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر كرافد حقيقي للتنمية الاقتصادية بناء على استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد ومصادر العملة الصعبة؛

- العمل على استقرار القوانين الخاصة بالاستثمار وتبسيطها؛

-التقليل من هيمنة القطاع العام وترشيد الانفاق الحكومي بما يتماشى مع مصلحة الاقتصاد الوطني؛

- العمل على تطوير القطاع المالي والمصرفي لمواكبة التكنولوجيا المالية العالمية؛

- القضاء على الفساد بكل أنواعه والقضاء على البيروقراطية مع تكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة في منح الامتيازات والحوافز والضمانات؛

- تعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي.

المراجع

الاستثمار, ا. ا. (2002). *تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت.

المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء, (2023). ماي. Récupéré sur FCSC.gov.ae (01.

المعموري, غ. ع. (2015). *عقد الاستثمار الأجنبي المباشر* (éd.)ط. (1بيروت, لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

حجاج, ا. ر. (2022). تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEFخلال الفترة (2010-2019). *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*, 254-239.

حسن, م. إ. (2023). اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد 19. *دراسات اقتصادية*, (113) صندوق النقد العربي.

سعد, إ. م) .دون تاريخ). *البترودولار والاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية* (éd.)ط. (1القاهرة, مصر: المكتب العربي للمعارف.

سلامة, م. (2017, يونيو). دور معايير التقارير المالية الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في مصر. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*, 76. doi: 10.21608/ALJALEXU.2017.65373

سي علي, أ. &., وآخرون. (2021). القاعدة الاستثمارية 51 49 ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. *مجلة الباحث*, *21*(01), 195-210.

فوزي, ر. ا. (12 12, 2021). *أثر التقارير الاقتصادية الدولية على مناخ الأعمال والجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة: دول أفريقيا جنوب الصحراء*. Consulté le 04 03, 2023, sur https://trendsresearch.org/ar/insight/.

قدي, ع. (10 10, 2022). *آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وتحدياته*. Consulté le 04 10, 2023, sur ترينداز للبحوث والاستشارات: https://trendsresearch.org/ar/insight/prospects-and-challenges-of-foreign-direct-investment-in-the-maghreb-countries/.

(2022). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. لا يوجد: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

03/05/2023, w. (2023, 01 15). Consulté le 04 03, 2023, sur forum: www.forum.org

2023 index of economic freedom. (2023, 02 4). Consulté le 02 10, 2023, sur heritage: https://www.heritage.org/index

bank, w. (2022, 07 01). *world bank*. Récupéré sur www.world bank.org.

Devesh Singh, Z. G. (2020, 1 26). Economic Freedom and its Impact on Foreign Direct Investment: Global Overview. *Review of Economic Perspectives – Národohospodářský obzor, 20*(1), 73-90. doi:DOI: https://doi.org/10.2478/revecp-2020-0004

Irtyshcheva, I. K. (2020, july). Building favorable investment climate for economic development. *Accounting*, 774. doi:DOI:10.5267/j.ac.2020.6.006

Mehmet Nasih Tag a, S. D. (2022, 01 06). Economic freedom and foreign direct investment: Are they related? *Economic Analysis and Policy*, 737-752. doi:doi.org/10.1016/j.eap.2021.12.020

Mohamed Djellouli, M. A. (2021, 12). The Business Performance Environment and Attracting Foreign Direct. *Journal of Financial, Accounting and, 08*(03), 953-974. Récupéré sur https://www.asjp.cerist.dz/en/article/178738

Nnadozie, A. E. (2022, 07 27). Investment Climate and Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Ease of Doing Business. *Journal of African Trade* , 23–46. doi:doi.org/10.1007/s44232-022-00003-x

Pasindu Wannisinghe, S. J. (2023, 02 01). Determining the influence of LPI, GCI and IR on FDI: A study on the Asia and Pacific Region. doi:doi.org/10.1371/journal.pone.0281246

Sooreea-Bheemul, B., Rasool, U. S., & and Sooreea, R. a. (2020). Sooreea-Bheemul, Brinda; Does Economic Freedom Matter to Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa. *international journal of economics and financial issues*, 195-207.

Tareq Hossain, M. a. (2018, 06 10). Ease of Doing Business and Its Impact on Inward FDI. *indonesian journal of management and business economics*.